

العبدالله؛ وزارة الإعلام حريصة على تقديم محتوى جيد للمتلقي

6



alwasat.com.kw

بناء على طلب الحكومة وبموافقة 53 عضوا ورفض 8 أعضاء

«الأمة» يؤجل استجوابي المبارك إلى 10 مايو



وزير النفط يرد على النواب



وزير العدل متحدثا



الغائم يترأس الجلسة

على تأجيل الاستجواب الثاني المقدم من النائبين رياض العدساني وشعيب المويصري ووافق المجلس بالأغلبية على تأجيل الاستجواب الثاني . وكان النواب د.وليد الطبطبائي ومرزوق الخليفة ومحمد المطير قد تقدموا باستجواب موجه إلى سمو رئيس الوزراء بصفته مضمنا خمسة محاور ثم تقدم النائبان رياض العدساني وشعيب المويصري بطلب استجواب إلى سمو رئيس الوزراء بصفته يتضمن محورا واحدا.

الشيخ محمد العبد الله التأجيل لمدة يوم واحد من جلسة 9 أبريل إلى الجلسة التكميلية يوم 10 أبريل، وذلك نظرا لارتباط سمو رئيس مجلس الوزراء بمناسبة رسمية مع ضيف يزور الكويت. ووافق المجلس على تأجيل الاستجواب الأول المقدم من النواب د.وليد الطبطبائي ومرزوق الخليفة ومحمد المطير.

وطلب عدد من النواب التصويت نداءً بالاسم

المبارك إلى الجلسة التكميلية للمجلس المقررة يوم 10 مايو المقبل. ووافق المجلس على طلب سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك بتأجيل الاستجوابين لمدة أسبوعين وفقا لأحكام المادة 135 من اللائحة وذلك لدراسة الاستجوابين من جميع جوانبهما. وطلبت الحكومة من خلال وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء وزير الإعلام بالوكالة

الوزراء، وأشار الغائم في تصريح بمجلس الأمة إلى أن المجلس صوت بالموافقة على طلب الحكومة بتأجيل مناقشة الاستجوابين في يوم 10 مايو بدلا من 9 مايو لوجود ضيف على صاحب السمو. وكان مجلس الأمة قد وافق في جلسته العادية امس على تأجيل الاستجوابين المقدمين إلى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر

ورفض المجلس طلب نيابي للتحقيق في الإجراءات التي شابت مناقشة الأنايب النفطية وقرر المجلس تشكيل لجنة مؤقتة للبيئة ووافق على تكليف لجنة (المراقق) التحقيق في دعايات الأمطار وغرق الشوارع. وأكد رئيس مجلس الأمة مرزوق الغائم ان الاستجوابين المقدمين إلى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك تم تأجيلهما بناء على طلب المستجوب سمو رئيس مجلس

الربيع سكر كانت جلسة الامس حافلة بالقرارات، وكما توقع «الوسط»، قرر المجلس تأجيل استجوابي سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك إلى 10 مايو وقرر المجلس تشكيل لجنة للتحقيق في استقالة رئيسة (الخطوط الكويتية) والمجلس يكلف (الداخلية والدفاع) بالتحقيق فيما أثر عن وجود شبهات تزوير الجنسية.

واضاف: اتفنى أن يستقر أصحاب التخصصات النادرة إلى سن 65 سنة، نريد تعليمات من سمو الرئيس بوقف قرارات الإحالة إلى التقاعد التي تسيئ إلى العملية التعليمية ، كما أطلب بسرعة تنفيذ قانون العمالة المنزلية.

– أسامة الشاهين: تمننى التخلي عن الاستقالة من النائب مرزوق الخليفة واحترم الرأي والرأي الآخر، وحل موضوع العسكريين سبذار رحله لإدراجه ضمن الأولويات لإقراره.

وقال نتمنى من الحكومة ان تسبقنا بانصاف كافة العسكريين خاصة بعد ان تم تمييز الضباط عن ضباط الصف وحرمو من تطبيق هذا القانون وعلى الحكومة إعفاء البرلمان من هذا القانون وتنفيذه، العسكري المتقاعد يظل كضابط احتياط فلنوفر الحياة الكريمة له وإن شاء الله يأتي إنصافهم من مجلس الوزراء قبل مجلس الأمة. واضاف: رسالة الأخ يوسف الفضالة ناقشناها في الأولويات ونطالب بالموافقة على هذه الرسالة ويجب أن نزيد العمالة المعروضة حتى نخفض الأسعار الخاصة بالخدم.

المجلس يوافق على إحالة الشكاوى المتعلقة بتطبيق الكادر المالي على رؤساء أقسام تعليم الكبار ومحو الأمية بالمناطق التعليمية إلى لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد بصفتها اللجنة المختصة.

– صفاء الهاشم: أرفض تماما مصطلح «إملاءات خارجية تفرض على أعضاء اللجنة المالية»، لأحد مزيد علينا في معاشات العسكريين، خاصة أننا استعرضا كافة الجوانب، وراي الأقلية مذكور في التقارير المقدمة للمجلس.

واضافت: تم تقديم تقرير زيادة البنزين والتأمينات وتخفيض سن التقاعد والسحب من الاحتياطي العام وزيادة رأس مال البنك الآسيوي والدور جای على معاشات الاستثنائية للعسكريين.

– مرزوق الغائم: الموضوع استقالة من لجنة أرجو ألا ينتشعب.

– خلف دميغير: لدينا مجموعتان الأولى قرار 495 وهم 2700 مواطن والحكومة تعترف بهم، بينما تتعلق 11 ألف آخرين بمكرمة أميرية وقلنا نقر القانون الأول ثم نسكمل المكرمة الأميرية.

– أحمد الفضل: لا أريد أن يقدم استقالته الأخ مرزوق، ووقعنا على كل الأوراق ووافقنا على القانون، ولكن العملية ليست مكابرة ولا مزيدة وكلف مالية في هذا الوقت الذي تعاني منه الدولة عن عجز الميزانية أمر خطير، وتركيزنا اليوم على المشمولين في القرار.

– محمد المطير: مرزوق الخليفة كان دوره جيدا في الفترة الماضية وهناك فئة ظلمت في المكرمة الأميرية التي لم المقرض كانت على الرياضيات الحكومة طبقتها على نقب فما فوق.

– مرزوق الخليفة: أنا لا أزايد عليكم، أنا أطلب منكم الالتزام باللائحة الداخلية، لماذا لا توافقون على القانون 1991، هذا حق اخواني العسكريين وتحرمهم منذ عام 1991 إلى 2014.

– مرزوق الغائم: الموافق على استقالة مرزوق الخليفة!؟

– 1 من 49 «عدم موافقة»

يوسف الفضالة: وجهت أسئلة لوزير المالية، ولم تصل إلى الآن، الفترة الأخيرة أصبح هناك لغط في هذا الموضوع ولم نعرف أين التأخير.

– أنس الصالح: وزير المالية:، البشارة تم تأسيسها وريدت على أسوال بتاريخ 13 مارس، ورئيس مجلس إدارة حضر أمام لجنة الأولويات وناقش تفاصيل التأسيس والبدء سوف يكون في

◆ سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك طلب تأجيل استجوابيه لمزيد من الدراسة

◆ وزير المالية: شركة العمالة المنزلية تم تأسيسها وتبدأ عملها في شهر أغسطس

◆ وزير النفط: نقطة الارتباط مستقلة ويشرف عليها جهاز استشاري من الأمم المتحدة

◆ الوزير عبدالله: شكلنا لجانا لمعالجة أوجه القصور في وزارة الإعلام ومستعدون لتقديم ما لدينا من بيانات

المادة 100 من اللائحة الداخلية فيما يخص المباشرة، وتطبيق حقوق الإنسان وهذا موجود. وقال : لا بد من توفير كل الامكانات من أجل الكويت، وعلى وزارة الخارجية الكويتية فتح أسواق جديدة حتى تخفض الأسعار خاصة أننا امام قضية القضية تكبر يوما بعد يوم، ولا بد من إيجاد سوق موازنة لما يحدث الآن حتى تخفض الأسعار، ونقل الجريمة.

واضاف : فيما يخص قانون العمالة المنزلية فمن المفترض أن يفعل، ولا بد من إزالة العوائق خاصة أن هذا التأخير سيؤثر على المواطن، والسؤال موجه للمسؤولين من الوزراء لماذا لم يطبق هذا القانون.

– مرزوق الخليفة: استقالتي من اللجنة المالية مسببة لمخالفة لائحة في اللجنة المالية ومخالفة

◆ العرب: نوافق من حيث المبدأ على لجنة تحقيق في تعيينات النيابة ونطلب تأجيل الطلب لغد للنظر بالتظلمات

◆ الدقباسي: الأسر الكويتية تنن بسبب عدم وجود ضوابط تحكم أسعار العمالة المنزلية



جانب من التصويت امس

ودارت الجلسة كالتالي : رفع رئيس مجلس الأمة مرزوق الغائم الجلسة نصف ساعة لعدم اكتمال النصاب.

افتتح رئيس مجلس الأمة الجلسة وتلا الأمين العام أسماء الأعضاء الحضور والمعتذرين عن حضور الجلسة اليوم وأسماء النواب المنغبين عن اجتماعات اللجان البرلمانية منذ الجلسة السابقة. ويصادق المجلس على مضبطني الجلسةين السابقتين بعد أن صوت المجلس بعدم الموافقة على شطب كلام الرئيس الغائم في المضبطة عندما تحدث عن وجود زيادة غير طبيعية في تعداد الكويتيين. وتحدث الرئيس الغائم قائلا إنه لم يتم اتهام أي شخص بالتزوير وهناك طلبات نيابية بالتحقيق في القضية.

وزير الداخلية: بعض النواب طلبوا إحالة موضوع تزوير الجناسي إلى لجنة الداخلية والدفاع فلنتنظر حتى تفصل اللجنة في القضية. وانتقل المجلس إلى مناقشة بند الرسائل الواردة الذي تضمن 3 رسائل جاءت كالتالي: 1. رسالة من رئيس لجنة المعارض والشكاوى يطلب فيها موافقة المجلس على إحالة الشكاوى المتعلقة بتطبيق الكادر المالي على رؤساء أقسام تعليم الكبار ومحو الأمية بالمناطق التعليمية إلى لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد بصفتها اللجنة المختصة.

2 – رسالة من النائب مرزوق الخليفة يتقدم بموجها باستقالته من عضوية لجنة الشؤون المالية والاقتصادية.

3 – رسالة من النائب يوسف الفضالة يطلب فيها تكليف لجنة الشؤون الصحية دراسة أسباب عدم تطبيق قانون رقم 68 لسنة 2015 بشأن العمالة المنزلية على أن تقدم اللجنة تقريرها إلى المجلس خلال شهر من تاريخ الموافقة على الرسالة.

– علي الدقباسي: الأسر الكويتية تنن بسبب عدم وجود ضوابط وتعاني من الأسعار والاستغلال والابتزاز والمزبذبات وتذاكر سفر العمالة المنزلية وهذا عبء على الأسر.

وقال إن هذا الجانب له شق دولي حيث إن هناك اتهامات لكويت بانتهاك حقوق العمالة المنزلية وهذا غير صحيح، الكويت بلد الخير وبها اللجان الخيرية، وأعجب من الحكومة كيف تقبل عدم تطبيق أحكام هذا القانون «قانون العمالة المنزلية» الذي جاء من خلال حملة شعبية شبابية للفت نظر الحكومة لهذا الأمر بأنه لم يعد يحتمل هذا الأمر من الغلاء في أسعار العمالة المنزلية.

واضاف ان اللجنة الصحية مطالبة بمعرفة سبب عدم تطبيق الحكومة لهذا القانون، ونستغرب لماذا تصل إلى هذا المستوى من النقاش في قضايا منتهية وهي العمالة المنزلية، لافتا إلى ان الأسرة الكويتية باتت مرهقة والحكومة تترك هذه الملفات دون محاسبة.

واوضح انه بالأساس هناك قانون صادر وعدم تطبيقه يستدعي مساءلة واستجواب الوزير المختص، مؤكدا ان المجلس مطالب بمنح المهلة للجنة، وعلينا تحمل مسؤولياتنا بأن الوزراء الذين لا يلتزمون بتطبيق القانون يساءلون لأنه فيه إساءة للكويت في المحافل الدولية وفيه أعباء على الأسر الكويتية.

– خليل الصالح: كل بيت بالكويت لديه مشكلة بشأن الخدم والعمالة المنزلية هذه القضية التي تمس جيب المواطن خاصة انه يدفع لكل خادمة 1500 دينار غير تذكرة السفر و100 دينار شهريا ، وبالتالي نحن أمام مشكلة حقيقية، ولا بد من فتح أسواق جديدة، فدولة اندونيسيا 260 مليون